كان جوابها الجواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك القائم زيد ام عمرو فانه يصح جوابها بلا
او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ولا وقع بجواب
ينفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فانا نشير اليه بنعم
في الوضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شيئين لصحة وقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعله اشارة في كل موضع الى
شيء اخر لا على عن تحقيق وتدقيق له وفيه ثم لم يجز في اول الكلام عطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله ام عمرو وتعلق كل حكم سوى الطريق اللف والنشر لكن
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كون
للشك في الثاني والرابع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء او ان القطيعة الفظيعة
التي زالت حالا بل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذه
الاخبار ثم تشككت في انها شاء ام شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي
اي بل هي شاء واما استفهامها وكانت اذ يد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين تقصد
الاضراب في الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لا رفعة
مع اما او فيه مستعملة الا معها يعني انما عطف بشيء على الخبر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد اما عمرو ليعلم
في اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائز مع او يعني انما عطف شيء اخر باو
يجب ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو لكن لا يجب نحو

جاءني

جاءني الفاضل زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت حروف العطف
بانه اراد عاطفتين معا فيكون احدهما العواو والجواب عن الاول ان اما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطفها بعدها
على اما بعد اما الاولى فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا دليل ولكن هذين الحروف
الثلاثة لا احدها اصليا اي لنسبة حكم الى احد الامرين في المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين كحالة الا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف
عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو او بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما
جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انه كلمة بل للصرف حكم النفي
في المعطوف عليه الى المعطوف ايضا اما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فنحو ما جاءني زيد بل جاءني عمرو وزيد اما
في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لا زمة للنفي اي غير مستعملة وقد فات
كانت لعطف على المفرد فهي بقصد لا فتكون فلا يجاب ما انتفى عن الاول ثبوته
للثاني

Copyright © King Saud University